معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 19/ العدد 1 (جوان 2024): ص.ص: 24- 36

الدولة المدنية دولة قانون

State of Law - Civil State

حياة بلقوريشي *

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، h.belkorichi@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/13؛ تاريخ القبول: 2024/06/06؛ تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص:

إن البحث حول الدولة المدنية أثار الكثير منا لخلاف والنقاش والجدل في مفهومها ووجودها كمصطلح أكاديمي في مجال العلوم القانونية والسياسية مقارنة بدولة القانون، إضافة إلى الإشكالات المتعلقة بالأسس والمستلزمات الرئيسية لبنائهما والتي تشمل جملة منها المفاهيم المركزية التي كثر تداولها في الآونة الأخيرة، والتي تحتاج إلى ضبط حتى لا نتوه في خضم استغلال العاطفة الدينية لدعم مواقف إيديولوجية قاصرة.

كلمات مفتاحية: الدولة الدينية؛ الدولة العلمانية؛ الدولة المدنية؛ دولة قانون.

Abstract:

Research on the civil State has caused many of us to disagree, debate and controversy in its concept and existence as an academic term in the field of legal and political sciences compared to the State of law. in addition to the problems relating to the main foundations and requirements for their construction, which include, inter alia, the centralized concepts that have been frequently circulated in recent times, which need to be policed so that we do not fail in the midst of exploiting religious emotion to support inadequate ideological attitudes.

Keywords: Religious State; Secular State; Civil State; Law State.

مقدمة:

يبقى موضوع مبادئ ونمط الدولة يكتسي أهمية كبيرة في الفكر السياسي المعاصر

* المؤلف المرسل.

وخاصة فيما يتعلق بالدولة ونمطها والنظم السياسية المناسبة والديمقراطية، لأن التطورات التي تعرفها المجتمعات البشرية في زماننا وتطلع الشعوب إلى المزيد من الحرية والديمقراطية والحقوق والمساواة واحترام الحقوق أعادت طرح مشكلة النموذج الذي يستجيب لهذه المطالب ويضمن فضاءًا ملائمًا يمارس فيه الأفراد حرياتهم وحقوقهم دون إقصاء أو تمييز ويحافظ على كرامتهم، فما يلاحظ هو أن الواقع أظهر في كثير من الحالات تستغل بعض الأولويات والقيم والمثل لتبرير بعض الأنظمة لبعض الممارسات الاستبدادية القمعية وتوظيف واستعمال لبعض الآليات القمعية للحريات الفردية بحجة الحفاظ على النظام العام واستباب الأمن وبالنتيجة تحقق لنا هذه الممارسات ضمان لاستمرار وحدة الدولة، بل استمرارها ككيان سياسي موحد معترف به[1]و لذلك، يمكن القول، أن الدولة، في جوهرها، سلطة، بمعنى أن ميزة الدولة هي أن تكون سلطة تعلو على كل إرادة توجد على إقليمها[2].

فالدولة المدنية، ودولة القانون تعتبر مفاهيم تكرر استخدامها في الفترة الأخيرة لتأكيد الإرادة السياسية في تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقد اقترن مفهومهما في العصر الحديث، بعدد من المصطلحات كالمواطنة والمجتمع المدني، وثقافة التعددية، وسمو الدستور، وسيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية، التي تعد من مستلزمات فكرة الدولة المدنية ودولة القانون[3]. فماهي حقيقة كل مصطلح ومرجعياته؟ وهل الدولة المدنية هي دولة قانون؟

هذه هي إشكالية البحث. وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

-ما هو مفهوم كل من الدولة المدنية ودولة القانون؟

-ما هي الأسس التي تقوم عليها كلا منهما؟

فرضيه البحث: للإجابة عن الأسئلة التي تضمنتها إشكالية البحث تنطلق دراستنا من

(1) - ارزقي مزهود، مفهوم الدولة المدنية ومبادئها عند جون لوك، رسالة ماجستير. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بقسم الفلسفة، وزريعة، جامعة الجزائر2، 2020/2019، ص8. انظر محمد الخراط، لدين والسياسة بين الرؤية الإسلامية والرؤية العلمانية للعالم، سلسلة الندوات، الديني والسياسي وإشكالية الدولة الحديثة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود،2014.

(2) - مندر الشاوي، فلسفة الدولة، مكتبة الذاكرة للطباعة والنشر الطبعة التانئة، 2013، ص 9.

(3) - إحسان عبد الهاني، بشتيوان حمة سعيد محمد أمين، بناء الدولة المدنية دراسة في الأسس والمستلزمات، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثالث، العدد السادس، 2020، ص13

فرضية رغم الإشكالات المتعلقة بمفهوم الدولة المدنية إلا أن أغلب مقوماتها تتشاركها مع دولة القانون.

المبحث الأول: مفهوم الدولة المدنية ودولة القانون "تداخل بين المفهومين"

تعود النظرية العامة للدولة في أصولها إلى الفيلسوف الألماني "هيجل "الذي توصل إلى إعطاء تعريف موضوعي للدولة "بأنها فكرة أو روح موضوعية تتجلى بذاتها، تدرك ذاتها وتتصرف بكل حرية". ويضيف بأنها "إرادة اجتماعية جوهرية تملك قوة عميقة تجعلها قادرة على ترك الذات تحقق إلى أقصى مدى خصوصيتها ثم تعود بها إلى أصلها الاجتماعي فتلتحم بالوحدة الجوهرية"[1].

فالدولة، فكرة موضوعية تقترن فيها المصلحة الفردية بالمصلحة العامة وتتجلى كواقع يشمل الكيان الاجتماعي كله، وهي تتميز عن المؤسسات المدنية حيث تبسط عليها سلطاتها، كما تحقق العدل وتضمن إدارة الاقتصاد الوطني، والدفاع عن الإقليم، إضافة إلى وظائف إستراتيجية أخرى هي الوحيدة المخول لها ممارستها في إطار القانون.

وبالرجوع إلى جذور نشأة كلا مصطلحي الدولة المدنية ودولة القانون، نجد هناك تداخلا بينهما سواء من ناحية المضمون أومن ناحية الفترة الزمنية التي ظهرا فيها، وعليه نحاول في هذا المبحث التوصل إلى ضبط تعريف المصطلحين.

المطلب الأول: تعريف الدولة المدنية ودولة القانون من الناحية اللغوية والاصطلاحية

الدولة في اللغة العربية يرجع معناها إلى دوران الحال وانتقاله، وتختص الدولة -بضم الدال-بالانتقال في أمور الدنيا كالمال والجاه، والأول -بفتح الدال- بالانتقال في الحرب، كأن ينتقل النصر من فئة إلى فئة، وقيل هما سواء[2].

(1) - انظر: خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي، بين الأسطورة والواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص72.

(2) - ماجد بن علي بن إبراهيم الزميع، التعريف الدولة المدنية (بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني-دراسة عقدية)، دار الهدى النبوي للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى، السنة 2013، ص31. 34

= معاوي وفاء وظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي - الدراسة في التجربة التونسية- المجلة الجزائرية للأمن الإنساني العدد 6، جويلية 2018، ص 261. 282.

أما اصطلاحا فتعرف الدولة على أنها مجموعة من الأفراد يسكنون بصفة دائمة إقليما معينا، ويتمتع بالشخصية المعنوية واستقلال سياسي، وقد تتعدد التعريفات اصطلاحا بحسب اختلاف المنطلقات[1].

هذا ويقصد بالدولة المدنية بأنها الدولة التي تقوم على القانون الوضعي الدستوري وعلى التعددية الفكرية والاجتماعية والسياسية في إطار ديمقراطي تنموي أساسه الحرية، ولهذه الدولة مشروع للنهضة تسعى إلى تحقيقه.

وتعرف أيضا بانها اتحاد مجموعة أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام القوانين مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين من خلال إرساء مبادئ العدالة، كما أنه من بين الشروط الأساسية لقيام الدولة المدنية أن لا تنتهك حقوق الأفراد من أية جهة كانت، إذ توجد سلطة عليا هي سلطة الدولة يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاكات، كما يمكن وصفها بأنها دولة مؤسسات التي تمثل الفرد بمختلف توجهاته الفكرية والثقافية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لفئة واحدة على بقية فئات المجتمع، مهما اختلفت تلك الفئات في الفكر والثقافة والأيديولوجية، أي إنها دولة مواطنة، وجاء في تعريف آخر أن الدولة المدنية هي تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيدا عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها أي أن شرط العلمانية أساسي في تلك الدولة .

وبعد ظهور المسيحية إلى غاية عصر النهضة، كانت أوروبا تعيش عصر الظلمات والظلم والانحطاط، حيث كان يسود السلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود مرسومة بل لم تكن توجد فكرة خضوع الدولة للقانون أصلا[2].

وبالمقابل كان الشرق يعيش في ظل دولة القانون التي أقامها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة، حيث وضع أول دستور عرفته البشرية وهو وثيقة المدينة، التي شملت مقومات الدولة المدنية القانونية، ومتضمنة في كيانها وتنظيمها كافة

(1) - سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ج 4، ص37.

(2)- عصرنة النهضة، موقع ويكيبيديا:

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

تاريخ الزيارة 2024/01/22، على الساعة 18:36

الضمانات التي من شأنها إخضاع الدولة للقانون[1]، إذ بمجرد إقامة الرسول الكريم بالمدينة المنورة باشر فيها اختصاصات لا يباشرها إلا رئيس دولة، كإعلان الحرب، عقد الصلح، إبرام المعاهدات، رئاسة الجهاز التنفيذي والقضائي، تحديد الوجبات وضمان الحريات، وبدلك يكون الإسلام قد جاء بتنظيم جديد للدولة لم يكن معروفا، ذلك أن الدولة في الإسلام هي وسيلة شرعية ومشروعة لتطبيق الشريعة وفرض النظام وسيادة العدل وتحقيق المساواة وتأمين نشر الدعوة والرسالة[2].

فالدولة التي أقامها الرسول الكريم وامتدادها لدولة الخلفاء الراشدين تعتبر دولة قانون بالمصطلح الدستوري الحديث، لأنها قامت على المقومات الواجب توافرها في دولة القانون إلى جانب ما تضمنته من ضمانات في تنظيم أجهزتها التي تكفل خضوعها للقانون[3].

أما في أروبا فيبدو بأن الدولة قد سلكت مسلكا مختلفا سياسيا وتاريخيا، فبعد أن نشأت على أنقاض السلطة الاستبدادية الكنسية والإقطاعية، ارتكزت في تكريسها للدولة الحديثة على ألية الاحتكام لسلوك العقد الاجتماعي باعتباره مفهوما نظريا قانونيا وحقوقيا يهدف أساسا إلى تكريس الاحترام والالتزام بين أفراد المجتمع في التمتع بالحقوق والحريات وكذا الواجبات، سواء أكانت مادية أو معنوية. أما بخصوص الاتفاق الاجتماعي والسياسي فيتم تكريسه عن طريق المنظمات والأحزاب السياسية المتنافسة فيما بينها، وهذا كله من أجل تحقيق أهداف مشتركة تضمن الاعتراف تحقيق تمتع الأفراد بالحقوق والحريات الأساسية بموجب دستور العقد الاجتماعي[4].

هذا وبالنظر إلى أهمية هذه القيم الجديدة، فقد تم الاستغناء عن السلوكيات الضارة بالمجتمع وخصوصا التعصب[5] المجتمعي بمختلف أشكاله وصوره داخل نطاق الدولة من خلال النظام الحكومي وأنظمته الإدارية، ذلك أن فكرة التعصب ذاتها تتضمن إقصاء وحرمانا سياسيا واجتماعيا لطوائف معينة من قبل الفئة المتعصبة الغالبة بغض النظر

(1)- حامد العلي، أول دستور مدني في تاريخ الدولة الإسلامية.. صاغه النبي وهذه أهدافه، مقال منشور بتاريخ 2023/03/24، على الرابط: https://sabq.org/saudia/iekr0q3isy تاريخ الزيارة 2024/01/22، على الساعة 21:54

(2) - عليان بوزيان، دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 51.

(3) - الخلافة الراشدة، موقع ويكيبيديا: https://ar.m.wikipedia.org تاريخ الزيارة 2024/01/22، على الساعة 22:18

(4) - أحمد ستار العكيلي، الدولة المدنية – الجذور..المفهوم.. المبادئ..الوظائف، مقال منشور بتاريخ 2015/06/03، متوفر على الرابط: http://www.al-nnas.com/ARTICLE/is/4e0.htm.

(5) - يعقوب يوسف الرفاعي، بناء الدولة المدنية الصالحة، مركز الجهة الوطنية للدراسات، متوفر على الرابط: https://jabhastudies.com.

عن انتماءاتها السياسية والدينية[1]، وهو ما يعد عائقا لتكريس المساواة بين الأفراد في التمتع بالحقوق السياسية التي تصبو إلى تحقيقها نظرية الدولة المدنية[2].

ودولة القانون هو مضمون مركب من نقيضين هما القوة والقانون، فإما أن تطغى القوة على القانون، فنكون عندئذ أمام دولة دكتاتورية يخضع فيها القانون للقوة، وإما أن ينتصر القانون على القوة فنكون عندئذ أمام دولة القانون.

فحسب زعيم المدرسة الوضعية هارت ينتقل المجتمع البشري من عالم القوة، إلى عالم القانون عندما يكتشف قواعد الاعتراف التي تمكنه من التمييز بين القانون وعدم الشرعية[3].

هذا وليس هناك تعريفا موضوعيا لدولة القانون وإنما جلها تتطابق مع تعريف هيجل وتقر بأن دولة كواقع تعطيه وصفا شكليا لأركانه. فالدولة هي شعب يستقر بإقليم معين ومحدد، وينعم بسلطة عليا تحظى باعتراف الدول[4]، وعليه فدولة القانون هي السلطة المؤسسة والشرعية التي تحكم وتحكم بالقانون.

ولذلك فالدولة لا تكون قانونية، إلا عندما تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيدها وتسمو عليها، أي أن مبدأ المشروعية يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها وللمحكومين[5].

المطلب الثاني: مناط التداخل بين مفهوم كلا من الدولة المدنية ودولة القانون

تكمن مواطن التداخل بين مفهوم كلا من الدولة المدنية ودولة القانون في ظروف نشأة كل مصطلح، الذي يظهر من خلال التطور التاريخي لكل مصطلح، بل قد نقول إنهما كانا متلازمين لبعضهما طيلة الوقت، فالمدنية التي كان ينادي بها اليونان والتي تدعو لمشاركة العامة في الحكم، هي نفسها التي نادى بها فلاسفة الأنوار المناهضين للكنيسة، ومنه فمصطلح دولة القانون أو الدولة الدستورية ما هو إلا تطور لمصطلح الدولة المدنية.

(1) - أحمد ستار العكيلي، مرجع سابق.

(2) - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صكوك حقوق الإنسان، متوفر على الرابط: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights تاريخ الزيارة 2024/01/23، على الساعة 10:25

(3) خروع أحمد، مرجع سابق، ص73.

(4) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1997، ص12

(5) ثروت بدوي، تنظم السياسية، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص149.

فالجدور التاريخية لدولة القانون هي نفسها جذور الدولة المدنية التي نادى بها حكماء بلاد اليونان الأوائل في عصور ما قبل الميلاد، لتكون مؤسسة مناهضة لسلطة الاستبداد بعد أن هيمنت على إرادة المجتمع اليوناني، رغم انهم أصحاب الفضل في بروز الديمقراطية[1].

فجذور نشأة الدولة المدنية في الفكر السياسي الليبرالي جاء في سياق التحولات والتغيرات التي بدأت مع النهضة والتنوير في الفكر الغربي، ففكرة الديمقراطية الليبرالية وفصل الدين عن السياسة وسيادة القانون، تعتبر أهم الأسس التي تبنى عليها الدولة المدنية في الفكر الليبرالي المعاصر، إلى جانب تكريس المواطنة والمجتمع المدني والتعددية الحزبية كركائز أساسية لبناء الدولة المدنية، وهي تقريبا نفسها مرتكزات دولة القانون.

وقد عرف كثير من المفكرين أمثال ميكيافلي، جون بودان، توماس هوبز...الدولة المدنية على أنها ذلك الكيان الذي يستقل بشؤونه بعيدا عن سيطرة وهيمنة الكنيسة، حيث تضع قوانينها بناء على المصالح والانتخابات[2].

أما التداخل من ناحية التعريف الاصطلاحي للدولة المدنية فتظهر من كونها تقوم على القانون الوضعي الدستوري وعلى التعددية الفكرية والاجتماعية والسياسية، وهو نفسه تعريف دولة القانون.

المبحث الثاني: التطابق بين مقومات الدولة المدنية ودولة القانون

إن لكل من الدولة المدنية ودولة القانون مقومات تقومان عليها، ويقصد بالمقومات الأسس والأعمدة الرئيسية التي تتأسس عليها كلا من الدولة المدنية ودولة القانون، فتحقيق هده المقومات يؤدي إلى بناء الدولة المدنية قانونيا ومدنيا وسياسيا، وعليه سيتم التعرض ضمن هذا المبحث إلى **مقومات الدولة المدنية ودولة القانون** (المطلب الأول)، ثم إلى **تداخل بين مقومات كل من الدولة المدنية ودولة القانون** (المطلب الثاني)

(1) - إسماعيل عطية، الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1968، ص65.أنظر كذلك منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظم السياسي الإسلامي "دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة"، الطبعة الأولى، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1997، ص52.

(2) - أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، الطبعة الأولى، دار عالم النوادر العصرية لنشر والتوزيع، مصر2011، ص 37-46.

المطلب الأول: مقومات الدولة المدنية ودولة القانون

لكل من الدولة المدنية ودولة القانون مقومات ترتكز عليها ويمكن ضبطها في النقاط التالية:

1-بالنسبة للدولة المدنية:

- **فصل الدين عن الدولة:** بالنسبة لدولة المدنية فالتيار العلماني يري في فصل الدين عن الدولة أهم المقومات التي تجسد مدنية الدولة، في الوقت الذي يرى فيه التيار الإسلامي المعتدل أن الإسلام دين ودولة، فالمدنية نادى بها الإسلام، ويبقى هذا الأخير عاملا في بناء الأخلاق وخلق الطاقة للعمل.

وهو ما يرفضه أصحاب التيار الأول من خلال القول باستخدام الدين كمطية لتحقيق أغراض سياسية، وهذا يتنافى مع مبدأ التعدد، ويعتبر من أهم العوامل لتحول الدين إلى موضوع خلافي.

- **المواطنة:** الفرد لا يعرف بمهنته أو بدينه أو إقليم أو بسلطته، وإنما له تعريف قانوني بأنه مواطن، أي عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات، فكل المواطنين متساوون أمام القانون، حكاما ومحكومين[1].

- **الديمقراطية:** الدولة التي تكون فيها الديمقراطية مغيبة ليست بالدولة المدنية، فاحتكار فئة معينة للسلطة باستعمال القوة لقهر الشعب ومنعه من استعمال حقه في اختيار من يحكمه، يعتبر حكما ديكتاتوريا وليس مدنيا، وعليه من أسس ترسيخ وتجسيد المدنية في أي دولة هو أن تكون الديمقراطية من أهم ركائزها.

- **ترسيخ الحقوق والحريات الفردية:**

إن التأكيد على مبدأ الاعتراف وترسيخ الحقوق والحريات الفردية للمجتمع الواحد، يعتبر من أهم المقومات في تجسيد الدولة المدنية؛ لأن غاية هذه الأخيرة هو ضمان استقلال الفرد والاعتراف بذاتيته وحفظ كرامته.

إن الفكرة الأساسية وراء الاهتمام بالحقوق المختلفة للمواطن، هو توفير الظروف

(1) محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة البيان، الرياض، 1435هـ، ص 69.

المادية التي تسمح لهم بالتمتع بالحريات والحقوق في ظل خضوع الكل للقانون بدون استثناء.

2- بالنسبة لدولة القانون:

لدولة القانون مقومات جوهرية، تعد أساسا لوجودها وهي:

- **وجود دستور:** لا يمكن تصور دولة قانون بدون وجود دستور، الذي يحدد النظام في الدولة ويبين قواعد ممارسة السلطة ووسائل وشروط استعمالها، ومنه يمنع أي تعسف في استعمال السلطة لا تحترم قواعده[1].

فالدستور هو القانون الأعلى في البلاد يحتل رأس هرم النصوص القانونية الأخرى، وهو عبارة عن وثيقة تحوي المبادئ الأساسية التي تعتمدها أي دولة في تنظيم سلطاتها والعلاقة فيما بينها، والتي تحدد الكيفية التي تنتقل بها السلطة، وكذلك تنظيم الحقوق والحريات العامة في الدولة.

والدستور هو أصل كل نشاط قانوني تمارسه الدولة، لذلك يعلو ويسمو، لأنه القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام القانوني في الدولة[2].

- **تدرج القوانين:** يقصد بها أن القواعد القانونية تتولد من الأعلى إلى الأدنى، وتتخذ في البناء القانوني شكل سلم أو درج بعضها فوق بعض، يأتي الدستور في المرتبة الأولى وتتولى من بعده النصوص القانونية الأخرى حسب أهميتها، ويترتب عن هذا الترتيب حتمية خضوع القاعدة الأدنى إلى القاعدة الأعلى منها درجة.

- **الخضوع لحكم القانون-مبدأ المشروعية:** يقصد به خضوع الدولة للقانون بجميع سلطاتها الثلاث: القضائية، التنفيذية والتشريعية[3]. سيادة القانون هو الفاصل في التمييز بين الدولة البوليسية ودولة القانون التي يخضع فيها نشاط الجميع محكومين وحكام للقانون، مهما كان نوع النشاط ومستوى القاعدة القانونية التي يخضعون إليها في التدرج

(1) - منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، (دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة)، ط1، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1979، ص67,

(2) - محمد صلاح عبد البديع السيد، قضاء الدستورية في مصر في ضوء قانون أحكام المحكمة الدستورية العليا، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 18,

(3) - ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية القاهرة، 1970، ص136.

الهرمي، بدء من الدستور ونزولا إلى اللائحة أو القرار الفردي الذي يصدر في إطارها[1].

- **الاعتراف بالحقوق والحريات:** الحرية هي تأكيد كيان الفرد تجاه سلطة الجماعة[2]. لقد قابلت الدول الحديثة هذا المبدأ باتخاذ مذهب التدخل وذلك بدرجات متفاوتة، تختلف باختلاف الظروف الداخلية لكل دولة، لأجل الاهتمام بالحقوق المختلفة للمواطنين، لتحقيق الظروف المادية التي تسمح لهم بالتمتع بالحريات. وعليه لم تعد الحقوق الفردية بمفهومها الجديد تتطلب تقييد سلطات الدولة، فالاعتراف بالحقوق والحريات الفردية بما تتضمنه من امتيازات للأفراد وبما تفرضه من قيود على سلطات الحاكم وتثبيت ذلك في الدستور يعتبر أحد مقومات دولة القانون[3].

المطلب الثاني: تداخل بين مقومات كل من الدولة المدنية ودولة القانون

تتشارك الدولة المدنية في الكثير من مرتكزاتها مع دولة القانون، ويظهر ذلك جليا في أهم مبدأين وهما: خضوع الجميع - حكاما ومحكومين- للقانون وضمان الحقوق والحريات.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى فكرة ضرورة أن يتدرج الانتقال السياسي والاجتماعي من الخاص إلى العام في المؤسسة الاجتماعية ذاتها، بما يضمن عدم انتقال التعاقد المفاجئ من الفرد إلى الدولة .

وهذا التوسط بين الفرد والدولة أوجد مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى فكرة المواطنة والمساواة بين أفراد المجتمع باختلاف معتقداتهم واتجاهاتهم، وهو ما يبرر حسب هذا التفكير حاجة المجتمع الليبرالي إلى جهة قوية ونافذة تحافظ على بقاء المجتمع.

وعليه فدولة القانون قائمة على تمكين الفرد من ممارسة حرياته الدينية والسياسية والاجتماعية، باعتباره مواطنا فعالا في الدولة إذ يجسد المجتمع المدني بثقافاته وانتمائه المختلفة، وبتالي يمكن القول بان الدولة المدنية هي دولة الحريات والديمقراطية، وهي دولة القانون.

ومنه يتحدد لنا مفهوم الدولة المدنية في كونها دولة قانون، المنبثقة عن الاقتراع العام القائمة على مبدأ فصل السلطة والحقوق السياسية والمدنية، ومبدأ المساواة بين أفراد المجتمع باختلاف ألوانهم ومعتقداتهم واتجاهاتهم الخاضعة لرقابة المجتمع عن طريق

(1) - أحمد عبد الوهاب السيد، الحماية الدستورية لحق الإنسان في قضاء طبيعي، مؤسسة بيتر للطباعة، 2002، ص192.
(2) - طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص202.
(3) - منير حميد البياتي، مرجع سابق، ص 151.

المجتمع المدني أو عن طريق أدوات أخرى .

خاتمة

توجد علاقة وثيقة قوية وهامة بين مقومات الدولة المدنية ودولة القانون، فالمجتمع المدني وتنظيماته وقدرته على التنسيق، والتنظيم الاجتماعي يزيد من حضور وقوة الدولة، ويحرص على عدم تغولها، وبالمقابل قوة الدولة بمؤسساتها الفاعلة تسهر على احترام تطبيق القانون مما يؤدي إلى تكامل بين الأدوار لتصبح دوله مدنية ديمقراطية.

فالأشخاص الذين ينفذون القانون لا يتصرفون بمزاجية وإنما بناء على أهداف وغايات ومقاصد عقلانية حددها المشرع وحدد معها كيفية تنفيذها.

إن احترام الدستور وسيادة القانون ووجود مجلس التشريعي منتخب انتخابا حرا ونزيها، إضافة إلى استقلال القضاء وحريه الصحافة والإعلام والتعددية الحزبية واحترام الحقوق والحريات، كلها آليات تضمن معاملة أفراد المجتمع سواء حكام أو محكومين بشكل متساوي، لأن استخدام الأدوات الديمقراطية التي تتمثل في الانتخابات الحرة والاحتكام إلى رأي الأكثرية والسيادة الشعبية، ماهي إلا ترسيخ للدولة المدنية التي هي دولة القانون.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو فهر السلفي، الدولة المدنية مفاهيم وأحكام، الطبعة الأولى، دار عالم النوادر العصرية لنشر والتوزيع، مصر، 2011.
2. أحمد عبد الوهاب السيد، الحماية الدستورية لحق الإنسان في قضاء طبيعي، مؤسسة بيتر للطباعة، 2002.
3. أرزقي مزهود، مفهوم الدولة المدنية ومبادئها عند جون لوك، رسالة ماجستير.كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بقسم الفلسفة، وزريعة، جامعة الجزائر2، 2020/2019.
4. إسماعيل عطية، الروابط بين القانون والدولة والفرد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1968.
5. ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية القاهرة، 1970.
6. ثروت بدوي، تنظم السياسية، دار النهضة العربية، مصر، 1972.

7. خروع أحمد، دولة القانون في العالم العربي الإسلامي، بين الأسطورة والواقع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
9. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973.
10. عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1997.
11. ماجد بن علي بن إبراهيم الزميع، التعريف الدولة المدنية (بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني-دراسة عقدية)، دار الهدى النبوي للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الأولى، 2013.
12. محمد الخراط، لدين والسياسة بين الرؤية الإسلامية والرؤية العلمانية للعالم، سلسلة الندوات، الديني والسياسي وإشكالية الدولة الحديثة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود،2014.
13. محمد صلاح عبد البديع السيد، قضاء الدستورية في مصر في ضوء قانون أحكام المحكمة الدستورية العليا، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
14. مندر الشاوي، فلسفة الدولة، مكتبة الذاكرة للطباعة والنشر، الطبعة 2، 2013.
15. منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي، (دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة)، ط1، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1979.
16. منير حميد البياتي، الدولة القانونية والنظم السياسي الإسلامي "دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة"، الطبعة الأولى، الدار العربية للطباعة، بغداد، 1997.

المقالات العلمية:

1. إحسان عبد الهاني، بشتيوان حمة سعيد محمد أمين، بناء الدولة المدنية دراسة في الأسس والمستلزمات، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثالث، العدد السادس، 2020.
2. محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، مجلة البيان، الرياض، 1435هـ.
3. معاوي وفاء وظريف شاكر، حوار الدولة المدنية بين التيارات العلمانية والحركات الإسلامية في دول الربيع العربي الدراسة في التجربة التونسية- المجلة الجزائرية للأمن

الإنساني العدد 6، جويلية 2018.

مو اقع الأنترنت:

1. أحمد ستار العكيلي، الدولة المدنية – الجذور..المفهوم.. المبادئ..الوظائف، مقال منشور بتاريخ 2015/06/03، متوفر على الرابط: http://www.al-nnas.com/ARTICLE/is/4e0.htm
2. حامد العلي، أول دستور مدني في تاريخ الدولة الاسلامية.. صاغه النبي وهذه أهدافه، مقال منشور بتاريخ 2023/03/24، متوفر على الرابط: https://sabq.org/saudia/iekr0q3isy
3. الخلافة الراشدة، موقع ويكيبيديا: https://ar.m.wikipedia.org
4. عصرنة النهضة، موقع ويكيبيديا،

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

5. عليان بوزيان، دولة المشروعية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009
6. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صكوك حقوق الإنسان، متوفر على الرابط:

https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

تاريخ الزيارة 2024/01/23، على الساعة 10:25

7. يعقوب يوسف الرفاعي، بناء الدولة المدنية الصالحة، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، متوفر على الرابط: https://jabhastudies.com